في دراسة قدمتها «المحاسبين» إلى مجلس الوزراء

الطبيخ: مليار دولار وفرا للميزانية من إقرار قانون جديد للزكاة

استخدام حصيلة الفريضة للتخفيف من معاناة الأسر المتعففة وفئة غير محددي الجنسية والتخفيف عن كاهل الميزانية

التوصية بشمول الدراسة جميع الشركات المساهمة وغير المساهمة

فيصل عبد المحسن الطبيخ

تأكيداً على دورها في تقديم رؤى وحلول علمية وعملية لمواجهة المشكلات الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي والمالي التي تواجه الحكومة في مختلف القطاعات؛ رفعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية دراسة متخصصة إلى مجلس الوزراء بعنوان « أثر قانون الزكاة في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة « ؛ والتي خلصت إلى ان تعديل قانون الزكاة ؛ يمكن ان يوفر قرابة 300 مليون دينار بما يتجاوز حاجز المليار دولار.

وفي هذا السياق ؛ أوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية فيصل عبد المحسن الطبيخ أن الدراسة ؛ التي أعدها خبراء فنيون ومتخصصون في الجمعية؛ استندت في مبررات أهميتها ودواعي القيام بها في الوقت الراهن ؛ إلى تفاقم العجز السنوي في الموازنة العامة للكويت؛ والذي بات يشكل أحد أهم المخاطر الإستراتيجية الكبرى التي تواجه الدولة ؛ بالإضافة إلى تفشي وباء فيروس كورونا والتراجع الحاد في اسعار النفط وما يشكله ذلك من مخاطر استراتيجية تواجه الميزانية العامة للدولة في السنوات القادمة. ولفتت ان تطوير وحوكمة واقع فريضة وآليات الزكاة بات ضرورة للإسهام في علاج تلك الأزمة التي تواجه الحكومة كأحد الحلول الواقعية.

وأشار الطبيخ إلى ان الدراسة اعتمدت على عينة من الشركات عددها 20 شركة مدرجة من : القطاع المصرفي وقطاع التمويل والاستثمار وقطاع التأمين وقطاع الاتصالات وشركات من قطاعات أخرى ؛ وتم الاقتصار على بند النقدية والارصدة في البنوك. وأضاف ان الدراسة قامت بالرجوع للمراكز المالية للشركات العشرين في البورصة وتمت الدراسة بصورة نقدية للعامين الماليين 2018 و2019.

وأشار الطبيخ ان الدراسة أظهرت ان إجمالي النقدية للشركات المختارة بلغ 9.84 مليار دينار وهو ما يعني ان الزكاة الواجبة التحصيل على تلك الشركات تصل إلى 253 مليون دينار.

توصيات الدراسة

وأضاف الطبيخ ان الدراسة أوصت بضرورة استعجال إقرار قانون جديد يلزم بحوكمة الزكاة في مختلف الشركات المساهمة في دولة الكويت ؛ سواء كانت مدرجة او غير مدرجة من أجل تعزيز مساهمتها في سد جزء غير قليل من العجز المتزايد في الميزانية العامة للدولة.

156 شركة مدرجة

وأضاف الطبيخ ان الدراسة أوصت بفحص وتحليل بقية الشركات المدرجة في البورصة ؛ والبالغ عددها 156 شركة ؛ لافتة ان رصيد النقدية في تلك الشركات يعادل 50 مليار دينار ؛ وهو ما يعني ان إجمالي الزكاة الواجبة على تلك الشركات سيكون بحدود 300 مليون دينار تتجاوز قيمتها مليار دولار .

كاهل الميزانية

وبين الطبيخ ان حصيلة الزكاة السنوية ستساهم في سد العديد من النفقات التي يمكن ان تخففها عن كاهل الميزانية العامة للدولة وأبرزها: المعونات التي تقدمها للأسر المتعففة بواسطة وزارة الشؤون؛ الكفالات المنتظمة او المقطوعة التي تتحملها الميزانية من أجل إعانة المرضى بالإضافة لدعم الدول الفقيرة وأصحاب الكوارث والجماعات في العالم والتي تدفعها ميزانية الدولة بالإضافة إلى توفير وتعمير المساكن للأسر غير القادرة وتوفير الاحتياجات الضرورية لأصحاب الدخول المنخفضة.

واختتم الطبيخ تصريحه بالقول ان جمعية المحاسبين والمراجعين وانطلاقا من دورها في خدمة أعضاءها العاملين والمنتسبين؛ تسعى وبشكل مستمر لتعزيز دورها المجتمعي من خلال تقديم رؤى واقعية للمشكلات الاقتصادية القائمة ورفعها لمتخذي القرار والتي من الممكن ان تساهم في وضع الحلول للمشكلات التي تواجه الدولة.

ضمن منصة «أوريون واي-فاي»

«كومسكوب» و «غوغل» تقرران تزويد الأماكن العامة بخدمات الشبكات اللاسلكية

دخلت شركة «كومسكوب» (CommScope) في شراكة مع «المنطقة 120» من شركة جوجل (Google's Area 120) وذلك لإطلاق منصة «أوريون واي-فاي» (Orion Wifi)، وهي منصة مصممة من أجل تقديم تجربة اتصال أمن وسريع للمستهلكين ومساعدة أصحاب ومستثمري الأماكن العامة لحل مشاكل المناطق التي تكون فيها إشارة الاتصال اللاسلكي معدومة أو ضعيفة مما يتيح لهم الاستثمار الأمثل في شبكتهم.

حيث أعلنت شركة «كومسكوب»، الشركة الرائدة في تكنولوجيا الشبكات العالمية التي تساعد العملاء والشركاء في تصميم وإنشاء وبناء شبكات الاتصالات الأكثر تقدماً في العالم، عن دعم وحدة تحكم «روكس سمارت زون» (RUCKUS SmartZone) لمنصة «أوريون واي-فاي» من «غوغل»، والتي تتيح لشركات الاتصالات تقديم تجربة آمنة وسلسلة للمستهلكين عند اتصالهم بشبكات الاتصالات اللاسلكية «الواي-فاي» في الأماكن العامة.

وفي هذا السياق، يتحدث برامود بادجاتي، نائب الرئيس الأول لشركة «روكس» التابعة لـ«كومسكوب»، قائلاً: «إن الاتصال في شبكات الاتصالات اللاسلكية «الواي-فاي» في الأماكن العامة قد يكون محبطاً للعديد من مستخدمي هذه الشبكات، كما أن مديري وأصحاب المنشآت العامة يعانون من خلال تفاوضهم بشأن الأسعار ومحاولة حل تكاليف الاتصال مع مقدمي ومشغلي الشبكات المختلفة، حيث يساعد تطوير المنصة الجديدة بالتعاون مع شركة «غوغل» بتخفيف الأحمال على شبكة الاتصالات اللاسلكية «الواي-فاي»، وذلك من خلال تقنيات الاتصال التي دأبت «كومسكوب» على تقديمها للعديد من العملاء مما يسمح للشركات بتحقيق وفر في التكاليف والمحافظة في نفس الوقت على أمان شبكات الاتصال لديهم».

إن منصة «روكس سمارت زون» من «كومسكوب» (RUCKUS SmartZone) تدعم الجيل الثاني من نقاط الوصول (Hotspot 2.0) مما يمكّن الأجهزة من اكتشاف شبكة «واي-فاي» (Wi-Fi) تلقائياً ثم الاتصال بها بسرعة. بالإضافة إلى ذلك، توفر «روكس سمارت زون» من «كومسكوب» (RUCKUS SmartZone) أماناً ودعماً متقدم للبروتوكول (RadSec).

وتحدث راج جاجواني، مدير لدى «المنطقة 120» في «غوغل»: « إن منصة «أوريون واي-فاي» (Orion Wifi) تقدم تجربة اتصال ممتعة للعملاء والمستخدمين، وتوفر مزيد من الخيارات لشركات الهاتف المحمول، وتساهم في زيادة في الإيرادات لمالكي شبكات «الواي-فاي» مع تحقيق نسبة سعادة أكثر لمستخدمين هذه الشبكات، بالإضافة إلى اعتماد أعلى مستويات الأمان».

المؤسسات مطالبة بإدراك أهمية التكنولوجيا وإلا ستفشل في مواصلة أعمالها

«جاقار»: المنصات الذكية للمشتريات ستصبح واقعاً حقيقياً خلال 2025

كشفت جاقار، شركة إدارة الإنفاق المستقلة الأكبر على مستوى العالم، عن نتائج ورقة العمل البحثية التي أصدرتها مؤخراً تحت عنوان: رحلة تطور المنصات الذكية للمشتريات.

من خلال الورقة البحثية، أكدت جاقار على ضرورة تبني المتخصصين في مجال المشتريات لأحدث أدوات التكنولوجيا، وذلك استعداداً للمرحلة المقبلة التي ستشهد تحولاً حقيقياً نحو المنصات الذكية للمشتريات التي تعمل بشكل ذاتي ومستقل.

في ضوء التأكيد على أهمية قيام الشركات بتطوير استراتيجية رقمية الآن استعداداً لهذا التحول، يتوجب عليها التركيز على أربعة مستويات رئيسية، والتي تتمثل في الأتمتة المبنية على الذكاء المساعد، المشتريات القائمة على الذكاء المعزز، المشتريات الذكية المستندة إلى الذكاء المعرفي، ومن ثم المشتريات الآلية التي تعتمد على الذكاء المستقل.

في معرض تعليقه على ذلك، قال توماس ديرنجر، رئيس جاقار أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا: «من الضروري أن تتكيف الشركات وتدرك القيمة الحقيقية المحتملة التي يمكن أن تقدمها لهم المنصات الرقمية للمشتريات. هذا هو الوقت المناسب لفعل ذلك، لذا يتوجب على المؤسسات والشركات أن تبدأ العمل للوصول إلى كل مستوى من المستويات الأربعة اللازمة للانتقال إلى المنصات الذكية للمشتريات، وإلا فإنها ستواجه مشاكل حقيقية وتحديات كبيرة تضعها خلف ركب المنافسين في السوق بعقد من الزمن.

«ستوفر المنّصات الذكية للمشتريات التي تعمل بشكل ذاتي، قدرات معرفية كبيرةً مدمجة في عمل النظام الأساسي للمشتريات. إن البناء على تلك القدرات يتيح أتمتة عمليات التوريد والمشتريات بالكامل دون أي تدخل من المشتري عند وجود فرصة لعملة الشراء، بالإضافة إلى خلق نتائج طويلة الأمد وتحرير فرق المشتريات للتركيز على العمل الاستراتيجي والتحليلات التي توفر قيمة تجارية أكبر».

كما أظهرت الورقة البحثية الخصائص المرتبطة بكل مستوى من مستويات الرقمنة المطلوبة لتحقيق المشتريات المؤتمتة والذاتية. إن الأتمتة المبنية على الذكاء المساعد هي نوع من الأنظمة التي يمكنها أتمتة المهام والوظائف المتكررة والموحدة التي عادة ما يؤديها الموظف، يترافق ذلك مع تحويل جميع جوانب المشتريات إلى نظام رقمي، دون الحاجة إلى تدوين أي شيء على الورق خارج إطار هذا النظام المتطور.

في حين يتم تعريف المشتريات المعززة على أنها نظام آلي يمكنه التعلم من ردود أفعال وتعليقات الأشخاص، وتقديم رؤى وتوصيات أفضل مع مرور الوقت بشأن مهمة واحدة أو أكثر. أما المستوى الثالث للمشتريات الرقمية فيتمثل بالنظام الذكي الذي يمكنه التعلم من الأشخاص ومن ثم تسخير سلوكياته وتوصياته عبر مواقف حقيقية، لمحاكاة أداء أفضل الخبراء مع مرور الوقت. المستوى الرابع والأخير يتمثل في المشتريات الآلية التي تعتمد على الذكاء المستقل، وهو نظام يمكنه التعلم من البشر وتكييف سلوكياته باستخدام القدرات المعرفية والتأقلم مع المهام والمواقف الجديدة مثل الدور الذي يؤديه الشخص الخبير دون الحاجة إلى المراجعة أو التدقيق البشري.

ووفقاً لورقة العمل البحثية هذه، يوجد اليوم في السوق العديد من الحلول الرقمية للمشتريات التي تدعي استخدام الذكاء الاصطناعي. ببساطة، عندما يتم تقليد الحلول الرقمية باستخدام الأساليب الإحصائية الكلاسيكية، فإن ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى عرقلة عمل الشركة وتأخير تحولها إلى المنصات الذكية الذاتية للمشتريات.

تأكيداً على ذلك، أشارت الدراسة الأخيرة التي أجرتها شركة رأس المال الاستثماري إم إم سي، أن نحو 40% من الشركات الأوروبية الناشئة التي تصنف على أنها شركات ذكاء اصطناعي، في الحقيقة لا تستخدم الذكاء الاصطناعي بطريقة عملية ضمن نطاق أعمالها. كما تدعي العديد من الشركات التي تزود سوق المشتريات بالمنتجات والحلول أنها تستخدم حلولاً حديثة، ولكنها في الواقع ليست سوى عمليات يدوية رقمية.

وأضاف ديرنجر: «لن يتم الوصول إلى أنظمة مشتريات ذاتية العمل إلا عندما ندمج الذكاء الحقيقي للآلة، بحيث يمكنها التعلم من المستخدم وإجراء عمليات شراء قياسية نيابةً عنه. لتحقيق ذلك، نحتاج إلى سنوات من البيانات المصنفة والمعتمدة، جنباً إلى جنب مع قرارات واضحة بناءً على تلك البيانات والتي تستغرق عدة سنوات أيضاً. هذا فضلاً عن الحاجة إلى عمليات التوجيه والتصحيح في الوقت الفعلي. في الواقع، يستغرق بناء أسس هذه البيانات الجيدة والموثوقة الكثير من الوقت، لذا تحتاج المؤسسات أن تبدأ اليوم أولى الخطوات تجاه هذا التحول، لكي تتمكن من جني ثمار عملها في المستقبل.

«في ظل هذه المتغيرات، يقف مديرو المشتريات بلا شك على أعتاب عصر جديد. إن النموذج القديم لخفض التكلفة وكفاءتها على وشك الزوال، حيث تقود المفاهيم الجديدة والثورية الطريق في وقتنا الحالي».

توماس ديرنجر

بالتعاون مع فريق «Saveq8c»

بنك برقان يتبنى حملة «للبحر حدود» للحفاظ على شواطئ الكويت

كجزء من مسؤوليته الاجتماعية وضمن إطار بيئي متكامل، بنك برقان يتبنى الحملة الوطنية «للبحر حدود» لحماية البيئة وتنظيف شواطئ الكويت بالتعاون مع فريق "SaveQ8c". الهدف من الحملة هو تعزيز الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع بجميع شرائحه وتسليط الضوء على ظاهرة رمي المخلفات في شواطئ الكويت، مما يؤثر سلبا على بيئة الكويت والحياة البحرية.

كما تجدر الإشارة، أن خلال فترة زمنية قصيرة، نجح فريق "Saveq8c" في تكوين قاعدة متابعين تتفاعل مع أنشطتهم ورسائلهم البيئية للحفاظ على شواطئ الكويت جميلة. فهناك العديد من المشاركات المميزة من مختلف شرائح المجتمع سواء من فئة الشباب، الكبار وحتى الأطفال الذين جمعوا المخلفات من مختلف الشواطئ وشاركوا انجازاتهم مع فريق «للبحر حدود». وقد شهدنا في الآونة الأخيرة، خصوصا في ظل أزمة كوفيد19- انتشار ظاهرة إلقاء القفازات والكمامات في الشوارع بالإضافة إلى الشواطئ، مما قد يؤدي إلى خطر صحي وبيئي وأيضا يساعد في سرعة انتشار وتفاقم فيروس كورونا المستجد. فمن خلال الحملة نسعى جاهدين لتصحيح بعض السلوكيات الخاطئة بين أفراد المجتمع ونشدد على ضرورة إلقاء المخلفات بشتى أنواعها في حاويات النفايات المخصصة للحفاظ على بيئة صحية ونظيفة.

ومن جانبها قالت مدير-العلاقات العامة في بنك برقان، حصه حسين النجادة:» تحت شعار «أنت دافعنا للاستدامة»، يأتي الاهتمام في مجال البيئة ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية وجزء من ثقافة البنك وأولى اهتماماته. فنحن في بنك برقان فخورين في تبني الحملة الوطنية «للبحر حدود» التي أنشأت بسواعد شبابية كويتية تهتم في الشأن البيئي لاسيما تنظيف شواطئ الكويت. كما أن دورنا في المجتمع لا يقتصر على كوننا مؤسسة مالية رائدة في مجال القطاع المصرفي، فنحن نسعى دائما إلى تعزيز دورنا الفعال وواجبنا الوطني اتجاه بلدنا الكويت من خلال تبني العديد من المبادرات والحملات البيئة الهادفة التي تسلط الضوء على أهمية زيادة الوعي بالمخاطر الصحية التي تسببها انتشار المخلفات والنفايات سواء على أفراد المجتمع أو الحياة البحرية التي تتأثر بشكل كبير جراء التلوث الناجم عن رميها في البحر».

وقد علق فريق «Saveq8c»: « نحن فريق #للبحر حدود سعداء جدا بتبني «بنك برقان» للحملة، والتي تهدف الى توعية مجتمعنا بأهمية المسؤولية الاجتماعية في الحفاظ على نظافة الشواطئ والثروة البحرية. علاقة بلدنا واجدادنا تاريخية مع البحر ونعمه لا تعد ولا تحصى. فأبسط عمل نستطيع تقديمه هو الاهتمام بنظافة الكويت والعمل على ترسيخ مفهوم الاهتمام بالأماكن العامة التي نتشاركها جميعا والحرص على الاستمتاع بالشواطئ والبحر من غير تلويثها بالمخلفات. كما أن جهود جهات الدولة المتمثلة بهيئة البيئة وأصدقاء البيئة سواء من المتطوعين أفرادا وجماعات والمهتمين بإعادة تدوير النفايات في نمو وازدياد في بلدنا ولكن الدور على الجميع ان يبادر كما يقول المثل: «سو خير وقطه بحر».

سوف يستمر بنك برقان بالتعاون مع فريق «Saveq8c» ضمن برنامج بيئي متكامل على مدار سنة كاملة، يتضمن العديد من الأنشطة، الفعاليات وأيضا الرسائل الهادفة في نشر الوعي البيئي للحفاظ على بيئة وشواطئ بلدنا الكويت الحبيبة. ويندرج دعم بنك برقان لمثل هذه المبادرات ضمن برنامج بنك برقان الاجتماعي تحت عنوان ENGAGE «معاً لنكون التغيير»، الذي يهدف إلى تسليط الضوء على الجوانب المهمة والمؤثرة في المجتمع عبر تعزيز الرفاه الاجتماعي من خلال المبادرات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية. ويأتي نهج حملة ENGAGE تماشيا مع مبادئ البنك، كمؤسسة مالية كويتية رائدة، حيث ينسجم أسلوب سياساته مع احتياجات ومصالح المجتمع.

«كامكو» تتخارج جزئياً من مساهمتها ببعض الشركات

أعلنت شركة كامكو للاستثمار (كامكو إنفست) عن قيامها بالتخارج الجزئي من مساهمتها ببعض الشركات ذات الغرض الخاص والمؤسسة خارج دولة الكويت. وقالت "كامكو" في بيان للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، إنها قدرت قيمة التخارج الجزئي من تلك الشركات بإجمالي مبلغ 20 مليون دولار تقريباً (ما يُعادل 6.1 مليون دينار).

وأوضحت أن أثر التخارج السابق على قائمة المركز المالي المُجمعة لـ"كامكو" يتمثل في انخفاض بأصل غير متداول مُصنف كمُحتفظ به لغرض البيع بمبلغ 20 مليون دولار.

وأشارت إلى أن الصفقة لم يترتب عليها أي أثر جوهري على قائمة الدخل لشركة كامكو، موضحة بأن الأثر الناتج عن التخارج سيتم تسجيله في البيانات المالية المرحلية كما في 30 سبتمبر 2020. كانت الشركة تحولت للخسارة في النصف الأول من العام الجاري بقيمة 3.89 مليون دينار، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من العام الماضي البالغة 1.1 مليون دينار.